



OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 2024-10-24

تاريخ القبول: 2025-4-6

المنطق الطبيعي وصورنة الظواهر التداولية عند ليكوف

أحمد جوهاري⁽¹⁾

ahmed.jaouhari15@gmail.com

الملخص:

يعالج هذا البحث كيف أن المنطق الطبيعي الذي اقترحه ليكوف يشكل آلية صورية لتحديد الشروط التي بموجبها نميز بين التعابير النحوية وغير النحوية، من جهة، وربط الصورة المنطقية لجمل اللغة الطبيعية بما يوافقها من بنيات سطحية، من جهة أخرى. كما أنه أداة تجريبية تمكّننا من صورنة الظواهر اللغوية، سواء كانت تركيبية أم دلالية. غير أنّ المنطق الطبيعي لا يقتصر على دراسة البنيات التركيبية والدلالية للغة الطبيعية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى صورنة الظواهر اللغوية ذات طابع تداولي يأخذ بعين الاعتبار دور السياق، والمقام، والذات، في تمثيل الجمل الإنشائية، والاقتضائية. على هذا الأساس، قُسم البحث إلى جزئين أساسيين: تناول الجزء الأول مختلف الصور المنطقية للأفعال الإنجازية، في حين ركز الجزء الثاني على الصور المنطقية لظاهرة الاقتضاء، معتمدين في ذلك على منهج تحليلي نقدي، سعيًا منا إلى بلوغ أهداف تتمثل أساسًا في إمكانية دراسة الظواهر التداولية دراسة منطقية لا تقل أهمية عن الظواهر الدلالية، بل وقد تكون أكثر غنى، لانفتاحها على مختلف القواعد النحوية، من جهة، وانفتاحها أيضًا على الآليات المنطقية الحديثة، من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

المنطق الطبيعي، الظواهر التداولية، الاقتضاء، التمثيل، الصورنة.

(1) أستاذ زائر بجامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

للاقتباس: جوهاري، أحمد، المنطق الطبيعي وصورنة الظواهر التداولية عند ليكوف، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج9، ع4، 2025، 208-232.

© نُشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC 4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص بتنزيل البحث وقراءته والتصرف فيه مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان ما إذا أُجريت عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS

Received : 2024-10-24

Accepted : 2025-4-6

**Natural Logic and the Formalization of Pragmatic Phenomena according to Lykoff**AHMED JAOUHARI⁽²⁾ahmed.jaouhari15@gmail.com**Abstract:**

This study examines Lykoff's concept of natural logic as a formal framework for distinguishing grammatical from ungrammatical expressions and connecting the logical structure of language to its surface form. Beyond its role in analyzing syntax and semantics, natural logic serves as a versatile empirical tool for formalizing pragmatic aspects of language, such as context, speaker intention, and situational factors in performative and imperative sentences. The research is structured into two main sections: one addressing the logical forms of performative acts, and the other analyzing implication through a critical lens. Ultimately, it aims to demonstrate that pragmatic phenomena can be studied with logical rigor equal to, or even surpassing, that of semantic analysis, thanks to natural logic's adaptability to diverse grammatical rules and contemporary logical methodologies.

Keywords:

Natural Logic, Pragmatic Phenomena, Implication, Representation, Formalization.

(2) Visiting Professor at Abdelmalek Essaadi University, Morocco.

Cite this article as: JAOUHARI, AHMED , Natural Logic and the Formalization of Pragmatic Phenomena according to Lykoff, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 9, issue 4, 2025, 208-232.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

مقدمة:

ظهرت بداية الخمسينيات من القرن الماضي مجموعة من الدراسات تستهدف صورة الخطاب الطبيعي باعتماد أدوات منطقية. وقد كان لها تأثير واضح على النتائج التي حققتها اللسانيات، خصوصاً مع تشومسكي، ومدرسته. فقد حاول تشومسكي بناء اللسانيات بناءً رياضياً متخذاً الأدوات الرمزية سنداً أساسياً لتجاوز النحو التقليدي. غير أن لسانيات تشومسكي عرفت تحولات مهمة، سواء على مستوى المنهج المعتمد، أو على مستوى الأهداف المرجوة. إذ سعى خلال المرحلة الأولى التي نعتمها بعض الباحثين بـ «نموذج البنى التركيبية» 1957م، إلى بناء لسانيات بشكل يختلف عن التصورات السلوكية والبنوية معتمداً في ذلك على القواعد الصورية لتفسير الظواهر اللغوية. وبموجب ذلك، حدد تشومسكي هدف اللسانيات في تحديد نسق القواعد والمبادئ الكلية التي تجعل التجارب اللغوية والعقلية ممكنة⁽³⁾. وتشكل هذه القواعد أسس تسمح لنا بوصف جمل اللغة الطبيعية وصفاً تركيبياً، كما تمكننا من التمييز بين الجمل النحوية وغير النحوية، وهو ما يجعل النحو عند تشومسكي آلة توليدية. لقد ركز تشومسكي خلال هذه المرحلة على المجال التركيبي باعتباره مجالاً مستقلاً عن المعنى، مما يجعل الظواهر التركيبية تحتل مكانة مركزية في لسانيات تشومسكي يميزها عن المكونات الأخرى؛ كالمكون الدلالي، والمكون الصرفي- الصوتي. لكن هذا التصور واجه مجموعة من الانتقادات كان لها الأثر المباشر في تعديل بعض مواقفه تجاه قضية الدلالة. لقد دعا كل من كاتز وفودور (1963م)، وكاتز وبوسطال (1964م)، إلى وجوب إدخال الدلالة ضمن التحليل اللساني للخطاب الطبيعي، لأن المكون الدلالي يحتوي على قواعد تأويلية (قواعد الإسقاط) ذات طابع مفهومي⁽⁴⁾. وعلاوة على ذلك، تربط النظرية التأويلية التي اقترحها هؤلاء الباحثين بين البنى التركيبية والتمثيلات الدلالية أو التأويل الدلالي عن طريق قواعد الإسقاط التي تمدنا بتأويل معين عندما تُحترم الخصائص الدلالية، وتتم هذه العملية داخل البنية العميقة، والجمل التي لا تحترم قواعد الإسقاط تعتبر جملاً غير نحوية (أو شبه جملة) بحسب تعبير كاتز⁽⁵⁾.

شكلت هذه الانتقادات دفعة قوية لتشومسكي من أجل مراجعة نموذج البنى التركيبية ضمن إطار جديد أطلق عليه اسم «نظرية المعيار» 1965م، وخصوصاً مراجعته لمسألة اعتبار الدلالة مكون من

(3) الباهي، حسان، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، دار الأمان، ط، 2، الرباط، 2015، ص، 52.

(4) جحفة، عب المجيد، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، ط، 2، 2014، ص ص، 76-78.

(5) المرجع نفسه، ص، 99. آبل، كارل أوتو، العلاقة بين الأخلاق القانون والديمقراطية، فلسفة الحق عند هابرماس من وجهة نظر التداولية الترنسندنتالية، ص 401-418.

مكونات النحو، مع الإقرار بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة، وربط هذه الأخيرة بالبنية العميقة، وفي الوقت نفسه، احتفظ بفكرة استقلال الصورة عن المعنى أو استقلال التركيب عن الدلالة. وعليه، سيركز تشومسكي في المرحلة الثانية (نظرية المعيار) على تصورات من قبيل: الكفاية والإنجاز، والبنية السطحية والبنية العميقة. إذا كان التمييز بين الكفاية والإنجاز يهدف إلى رفض الدعوى التي تقوم على الاستقراء في استخراج قواعد اللغة، فإن التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة كان يهدف تعديل دور المكون التحويلي عبر اقتراح مستويين للتمثيل: مستوى سطحي، ومستوى عميق، ويمكن الانتقال من مستوى لآخر باستخدام مجموعة من القواعد. وهذه القواعد لا تقتصر على البنى التركيبية في توليد الجمل، بل تشمل مجموعة من القواعد التحويلية تسمح باشتقاق البنية السطحية من البنية العميقة. وبالتالي، أصبح المكون الدلالي مندرجا ضمن المكونات الأخرى: الصوتية والتركيبية. لكن الإشكال الذي بقي مطروحا خلال هذه المرحلة، والذي شكل مصدر خلاف تشومسكي مع تلامذته، وبالأخص ليكوف، يتعلق بطبيعة البنية العميقة، هل هي بنية تركيبية أم دلالية. ففي الوقت الذي ذهب فيه تشومسكي إلى التمييز بين التركيب والدلالة مؤكدا على دور البنية السطحية في إنتاج المعنى، أقر ليكوف في إطار الدلالات التوليدية بعدم الفصل بين التركيب والدلالة، وأسند للقواعد التحويلية مهمة الربط بين التمثيل الدلالي والبنية السطحية، مما يجعل البنية العميقة بنية دلالية وليست تركيبية⁽⁶⁾. وبالرغم من الاعتراضات التي قدمها ليكوف على بعض القضايا التي يدافع عنها تشومسكي، إلا أن هذا الأخير ظل متشبثا بموقفه التركيبي مؤكدا على قدرة نظرية المعيار الموسعة على حل المشاكل التي ظلت عالقة في نظرية المعيار، من قبيل: مشكل حصر التأويل في مستوى البنية العميقة، وذلك من خلال توسيع التأويل ليشمل بعض سمات البنية السطحية. وقد أدت أبحاث راي جاكندوف دورا مركزيا في بناء هذا التصور، خصوصا وأن جاكندوف قد نبّه إلى الدور الذي تؤديه البنية السطحية في التأويل الدلالي عبر إدخال تأويل الأسوار والنفي ضمن هذا المستوى⁽⁷⁾.

من هذا المنطلق، صرح تشومسكي متأثرا بتصورات جاكندوف بأن المشاكل التي تثيرها الجمل؛ حيث يقترن فيها النفي بالأسوار لا يمكن معالجتها في إطار البنية العميقة، لتبقى هذه الأخيرة محصورة في تمثيل العلاقات النحوية، لكونها جزء من التركيب الاسمي. وهو ما لم يقبله ليكوف الذي أكد على ضرورة إعطاء النفي والأسوار تمثيلا عميقا يشبه التمثيل الذي يأخذه في المنطق. الأمر الذي دفع

(6) Lakoff, G, On Generative semantics, to appearing, D, Streiberge, Leon, A, Jakobovits eds, Cambridge University Press, 1969, p. 8.

(7) الباهي، حسان، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، مرجع سابق، ص، 56. كحولي، محمد الناصر، في البلاغة العرفانية، ص

تشومسكي خلال السبعينيات من القرن الماضي إلى إدخال مكون الصورة المنطقية ضمن مكونات النحو، وبالتالي أصبح النقاش بين النحو التوليدي والداليات التوليدية منصباً حول دور الصورة المنطقية في وصف البنى النحوية. وبما أن النحو التوليدي مع تشومسكي يكتفي بإسناد الصورة المنطقية دور تركيب، فإن ليكوف يرى أن مكونات البنية المنطقية- التركيبية غير كافية لدراسة الخصائص الدالية للجمل. وبموجب ذلك، تبقى عاجزة عن معالجة الظواهر اللغوية، بحيث يمكن لجمل أن تختلف على مستوى البنية السطحية بالرغم من تقارب معناهما، مما يسمح بإعطائهما تمثيلين دلاليين متقاربين. وهو ما قاد ليكوف إلى تعويض بعض المفاهيم، مثل: تركيب اسمي، وتركيب فعلي، لعدم مسابرتيها للبنية العميقة، ودعا إلى صياغة مقولات جديدة أقل تعلقاً بالبنية السطحية⁽⁸⁾.

من هنا تتجلى أهمية الموضوع الذي يعالجه هذا البحث، لكونه يوظف آليات المنطق الطبيعي كإطار نستند إليه في إثبات التشابه الموجود بين البنات العميقة والصور الدالية- المنطقية، موظفاً مجموعة من الحجج التجريبية مستمدة من اللغة العادية تثبت أن الجمل التي تختلف على مستوى البنية العميقة تختلف من جهة المعنى. الأمر الذي قاد ليكوف إلى التعامل مع الأسوار كما لو كانت محمولات تحتية، مبرزاً أهمية الوظيفة الدالية للأسوار على مستوى البنية العميقة. كما سيعتمد ليكوف المنطق التداولي كأساس لوصف الخطاب الطبيعي؛ أي وصف الصورة المنطقية لجمل اللغة الطبيعية، ولأنه يسمح أيضاً بالتعبير عن كل التصورات القابلة لأن يعبر عنها في اللغة الطبيعية، وتحديد كل الاستدلالات الصحيحة التي يمكن أن تنجز داخل اللغة الطبيعية بشكل يتلاءم مع وصف لساني كاف لكل اللغات الطبيعية⁽⁹⁾. ولتحقيق هذه الغاية استند ليكوف إلى منطق المحمولات الكلاسيكي وداليات العوالم الممكنة في دراسته للظواهر اللغوية، خصوصاً تلك التي تتخذ طابعاً تداولياً، كالاقتقاد، والاقتضاء، وظواهر تداولية أخرى.

إن دراسة مثل هذه القضايا دراسة منطقية يتطلب في نظر ليكوف تجاوز منطق النحو الكلاسيكي إلى منطق حديث للغة الطبيعية؛ أي الخروج من التصور الكلاسيكي للنحو القائم على المنطق الأرسطي من حيث هو منطق الوجود إلى منطق طبيعي كطريقة في التفكير والاستدلال. كما يتطلب منا نسق المنطق الطبيعي استثمار أشكال منطقية ونحوية متعددة لوصف اللغة الواحدة، ويستند إلى حجج تجريبية مأخوذة من اللغة اليومية، بحيث يمكن الاحتكام إلى الوقائع والظواهر اللغوية من

(8) مرجع سابق، ص، 59.

(9) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, traduit de l'Anglais par, Judith Milner et Joelle Sampsy, present par Jidith Milner, paris Editions, Klincksieck, 1976, p. 131.

أجل الكشف عن تحايل اللغة الطبيعية، قصد وصف أحداث الوجود ومظاهره متوسلاً بفروع من النحو، كالحال، والظرف. من هنا، تتجلى أهمية المنطق الطبيعي بالنسبة للبحث اللساني، بشكل عام، والتداوليات، بشكل خاص؛ إذ لا يمكن دراسة طبيعة اللغة الإنسانية دراسة تجريبية دون الجمع بين البنية المنطقية والبنية اللسانية، فكل التحليلات المنطقية ينبغي أن تكون من جهة اللسانيات مطابقة وكافية، والعكس صحيح⁽¹⁰⁾. كما يعمل المنطق الطبيعي على توليد الجمل النحوية وربطها بالصورة المنطقية المماثلة لها، مما يجعله نسقاً كافياً، لكونه يستجيب لخصوصيات اللغة الطبيعية ومقتضياتها، وفي الوقت نفسه يسمح بتمثيل الأبعاد المنطقية التي تتضمنها كل جملة يتلفظ بها المتكلم أخذاً بعين الاعتبار أهمية الفهم والتصوير في تحديد البنيات المنطقية للخطاب الطبيعي. وعليه، إن الإضافة التي يقدمها هذا البحث تتجلى في دراسة التصورات المتضمنة في الخطاب الطبيعي، من خلال الكشف عن البنيات المنطقية للظواهر التداولية.

إنَّ الهدف الأساسي من دراسة المنطق الطبيعي هو إبراز طبيعة العلاقة بين البنية الدلالية-التداولية والبنية المنطقية من أجل الكشف عن بنيات منطقية ضمن الخطاب الطبيعي، وهو ما لم يتحقق في نظر ليكوف دون دراسة التصورات المتضمنة في جمل اللغة الطبيعية بكل أبعادها الدلالية والتداولية. ومن ثم، فالإشكال العام الذي يعالجه ليكوف في هذا الإطار هو ما إذا كانت العلاقة بين البنية اللسانية والبنية المنطقية قائمة على الصدفة أم تعود إلى بنية الفكر ذاته؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تأسيس البنيات الدلالية والتداولية انطلاقاً من البنيات المنطقية للخطاب الطبيعي؟ وبهذا، يمكن توضيح الدور الذي يقوم به المنطق الطبيعي في معالجة الظواهر التداولية وربطها بالصورة المنطقية⁽¹¹⁾. على هذا الأساس، قُسم البحث إلى جزئين أساسيين: تناول الجزء الأول مختلف الصور المنطقية للأفعال الإنجازية، من خلال التركيز على الجمل الظرفية والجمل الاستفهامية، في حين ركز الجزء الثاني على الصور المنطقية لظاهرة الاقتضاء، من خلال التمييز بين الوظيفة الدلالية والوظيفة التداولية، وبين الصورة المنطقية والصورة النحوية، معتمدين في ذلك على منهج نقدي-تحليلي؛ إذ نُقدت الفرضيات التي ينطلق منها النحو التوليدي مع تشومسكي ونقد الآليات التي يعتمد عليها المنطق الكلاسيكي، مع تحليل بنيات اللغة الطبيعية من جهة النحو ومن جهة المنطق. وكنا نسعى إلى إمكانية دراسة الظواهر التداولية دراسة منطقية ونحوية، من خلال انفتاحها على مختلف القواعد النحوية، من جهة، وانفتاحها أيضاً على الآليات المنطقية الحديثة، من جهة أخرى.

(10) Ibid., p. 133.

(11) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, op, cit, p. 1.

1. التمثيل المنطقي للأفعال الإنجازية

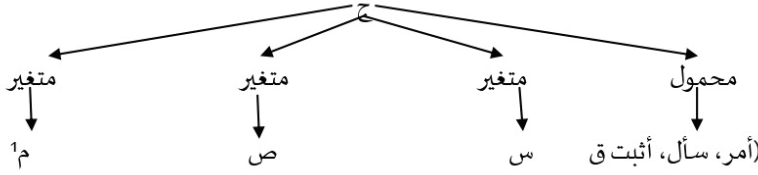
إن اهتمام ليكوف بالأفعال الإنجازية جاء نتيجة للبحث عن مصادر التوليد في الجملة، وذلك في إطار ما يسمى بـ «نظرية الدلالة التوليدية» كما أشرنا إليها سابقاً؛ وهي نظرية تقوم على مبدئين أساسيين: مبدأ عدم استقلال التركيب عن الدلالة، ومبدأ الطبيعة الدلالية للبنية المنطقية. وعلى إثرهما اعتبر ليكوف أن مصدر التوليد لا يتحدد في التركيب بشكل مستقل عن الدلالة، بل يقوم على بنية منطقية دلالية، وضمن هذا، أصبحت البنية المنطقية ذاتها مستوى ملائماً لتمثيل الخصائص التداولية ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي. وقد استمد ليكوف المفاهيم التداولية من فلسفة اللغة العادية، كما هو الحال مع مفهوم «الفعل الإنجازي» (أو القوة الإنجازية)، ومفهوم الاقتضاء، وغيرها من المفاهيم ذات الطبيعة التداولية⁽¹²⁾. في هذا السياق، عمد ليكوف إلى تمثيل مفهوم الفعل الإنجازي في الصورة المنطقية، من حيث هي مصدر اشتقاق الجملة في اللغة الطبيعية. غير أن هذا يتطلب في نظره إيجاد العلة التي تبين مدى تأثير الظواهر اللسانية في مفهوم القوة الإنجازية للعبارة في صورتها المنطقية. ولاختبار هذا التفاعل استند ليكوف إلى حجج لسانية-تجريبية تبين أن الجمل التي تكون قوتها قوة إنجاز يجب تمثيلها بواسطة فعل إنجاز، سواء كان فعلاً لغوياً صريحاً أو ضمناً، فالجمل الطلبية، والأمرية، والاستفهامية، تحتوي على أفعال لغوية مباشرة، وأفعال لغوية غير مباشرة، فلو قلنا: «أمرك أن تفتح الباب»، ففعل الطلب المذكور في هذه الجملة فعل صريح (أمرك)، وقد يخفي هذا الفعل في الجملة «افتح الباب»، إلا أنها تندرج في العلاقات المنطقية نفسها مع الجملة الأولى⁽¹³⁾. على هذا الأساس، فالصورة المنطقية واحدة في الجملة التي تتضمن فعلاً إنجازياً صريحاً في بنيتها السطحية، والجملة التي لا يظهر فيها الفعل الإنجازي صراحة. والوضع نفسه نجده كذلك في حالة الجمل الاستفهامية؛ بحيث يمكن رسم صورة منطقية لمثل هذه الصيغ على نحو مماثل للصيغ الأمرية والطلبية. في الإطار نفسه، يميز ليكوف بين الجمل الخبرية في صورتها المنطقية عن الجمل الإنشائية الطلبية منها والاستفهامية، وأساس هذا التمييز يتحدد في غياب الفعل الإنجازي⁽¹⁴⁾. غير أن ليكوف وجد العديد من البراهين تبين أن الجمل الخبرية تقبل صورتها بواسطة فعل إنجازي أقرب في دلالاته إلى الفعل (قال أو أثبت). وعليه، يبدو أن الصورة المنطقية للصيغ الأمرية، والاستفهامية، والخبرية،

(12) المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط، 2، 2010، ص، 96. الحمادي، لطيفة عبدالله، السخرية في (المقامة الصورية) لليازجي دراسة تداولية، ص 409.

(13) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, op, cit, p.21.

(14) Lakoff, G, Pragmatics in natural logic, University Texas, conference on performatives, implication an presupposition, 1973, p. 256.

يمكن أن تمثل جميعها بالشكل «ص»⁽¹⁵⁾:



إن اعتماد الشكل «ص» من شأنه أن يلغي الحدود الفاصلة بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية على مستوى التمثيل المنطقي، ففي كل الجمل يمكن التمييز فقط بين لفظ العبارة (المحمول)، والمتلفظ بالعبارة (المتغير)، ومحتوى العبارة (متغير م¹). لذلك، يلاحظ ليكوف أن تقويم القضايا بالصدق أو الكذب يخص محتوى الحكم فقط، ولا يشمل الجملة في مجموعها، فلو قال المتهم مثلاً: «أثبتت أنني بريء»، فأجابه القاضي: «هذا كذب»، فإن القاضي ينفي كون المتهم بريء، ولم يتعرض في شيء إلى إثبات المتهم⁽¹⁶⁾. في هذا السياق، يقول ليكوف: «ففي الجمل التي يوجد فيها الفعل الإنجازي الصريح أو ما في معناه، كالقول، والتقرير، والإثبات الخبري، فإن محتوى القضية، صدقاً كان أو كذباً، لا تتناوله الجملة إن نظرنا إليها في مجموعها، بل يتعلق المحتوى فيها بما وقع في حيز الفعل الإنجازي»⁽¹⁷⁾.

بعودتنا إلى المثال السابق، نجد أن المصدر المؤول هو البراءة باعتباره مفعولاً مباشراً، والجملة «أنا بريء» هي جملة مدمجة وتتضمن محتوى القضية. وعليه، يبدو أن الجمل الخبرية تتضمن قوة فعل الكلام المعبر عنه ضمناً بفعل إنجازي، وهذه الجمل تأخذ الصورة المنطقية نفسها التي نجدها في الجمل الأمرية والطلبية. من هنا، يتبين أن النموذج الذي اقترحه ليكوف لتمثيل القوة الإنجازية يسمح بالتقريب بين الصيغ المنطقية لجمل اللغة الطبيعية والصيغ النحوية لها. فإذا كانت الصيغ المنطقية تعبر عن فاعل الأفعال الإنجازية ومفعولها غير المباشر بعبارات رمزية (س، ص) من حيث هي صور منطقية تطابق الأفعال والمفعولات، فإن الصيغ النحوية تحدد فاعل الفعل الإنجازي على أنه ضمير المتكلم، والمفعول غير المباشر على أنه ضمير المخاطب. وعليه، فالصور المنطقية لا تضع حدوداً بين ضمير المتكلم أو المخاطب وضمير الغائب، شريطة أن يكون الضمير العائد عليه مطابقاً له تبعاً لقاعدة المطابقة، التي تقر بضرورة مطابقة الضمير العائد للتركيب الاسمي الذي يوافق الضمير⁽¹⁸⁾.

من هذا المنطلق، فكل أصناف وقوع الضمائر لا تخرج عن كونها فاعلاً أو مفعولاً به مباشراً للفعل

(15) Ibid., p. 257.

(16) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, op, cit, p.21.

(17) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, op, cit, p.21.

(18) Ibid., p. 21.

الإنجازي، وأن يكون مطابقاً للتركيب الاسمي الذي يحيل عليه، كما أن النموذج الذي اقترحه ليكوف له القدرة على التنبؤ بوجود حالات أخرى مرتبطة بالأفعال غير الإنجازية، سواء دلت على الطلب، أو الأمر، أو الاستفهام، بحيث يمكن تعميم الأفعال العادية على جميع حالات الأفعال الإنجازية حتى وإن كانت ضمنية وغير مصرح بها في الجمل الطلبية، أو الأمرية، أو الخبرية البسيطة⁽¹⁹⁾.

إنّ النقاش الذي أثاره العديد من الدارسين في مجال اللغويات حول إمكان تحليل الجمل الخبرية البسيطة تحليلًا نحويًا، قاد ليكوف إلى الدفاع عن هذا النوع من الجمل باعتماد حجج لسانية تكشف عن الصور المنطقية للجمل الخبرية بردها إلى الجمل الإنجازية، بعد إدخال الفعل الإنجازي الذي يدل على القول أو ما يقارب هذا المعنى، وتطبيق القواعد النحوية، كقاعدة الإزاحة أو النقل عن المحل الأصلي. فلو قلنا مثلاً: «أحب الحلوى المغربية» تصبح عن طريق تطبيق قاعدة النقل، كما يلي: «يقول زيد بأنه يحب الحلوى المغربية»، وهي جملة جائزة نحويًا، أما إذا قلنا: «كونه يحب الحلوى المغربية، فذلك يقلق زيد»، أو «رأى زيد في منامه أنه يحب الحلوى المغربية»، فهي جملة غير جائزة نحويًا. وهذا يوضح مرة أخرى أنه متى طبقنا قاعدة الإزاحة تطلب منا إدخال التركيب الاسمي في حيز الأفعال المحكية بالقول أو ما يماثلها. أما إذا كان التركيب الاسمي في حيز الأفعال العادية، فلا يجوز تطبيق قاعدة الإزاحة، وفي هذه الحالة لا تكون الجمل جائزة نحويًا⁽²⁰⁾. ووفقاً لذلك، فقاعدة الإزاحة تخص مفعولات الأفعال المحكية بالقول أو ما يدخل في معناها، والنموذج «ص» يجعل من هذه القاعدة ذات طابع عام، بحيث إنها قادرة على رصد الأفعال الإنجازية، من جهة، ومعالجة الجمل الخبرية التي تكون قوتها الإنجازية مماثلة للأفعال الإنجازية، من جهة أخرى. وعليه، فهي تقوم بوظيفتين أساسيتين: أولها ربط الجمل التي يجري عملها في حيز الأفعال المحكية بالقول، وثانيها تحدد، من جهة النحو، ما هو سائغ وما ليس سائغاً من التراكيب النحوية⁽²¹⁾، كما يتبين من الأمثلة الآتية:

(1)- أ- الحلوى المغربية، أثبتت أنني أحبها.

ب- الحلوى المغربية، قد أثبتت أنني أحبها.

فبالرغم من بروز الفعل الإنجازي في الجملة (1. أ) «أثبتت»، فلا يجوز تطبيق قاعدة النقل عن المحل الأصلي؛ لأن التركيب الاسمي لا يقع في حيز معمول هذا الفعل المحكي بالقول. وعلى خلاف ذلك، نجد

(19) Ibid., p.22.

(20) Lakoff, G, Linguistique et logique naturelle, op, cit, p.22.

(21) Ibid., p.23.

في الجملة (1. ب) أن الفعل الإنجازي لا يظهر بارزاً، بل ظهر في مكانه الفعل المتصرف في الماضي «أثبتت stated»، وهو فعل غير إنجازي إذا أسند للماضي. وبالتالي، يجوز تطبيق قاعدة النقل (أي نقل التركيب الاسمي) عن المحل الأصلي، لأن التركيب الاسمي يقع في حيز الفعل الإنجازي غير المباشر، وغير المصحح به، فالصورة المنطقية للجملة (1. ب) يمكن أن تؤول عبارة مشتملة على وقوع فعل «أثبتت» مرتين، لتصبح الجملة على الشكل التالي: «أثبتت بأني قد أثبتت حبي للحلوى المغربية». وعليه، يبدو أن التركيب الاسمي انتقل بسبب قاعدة النقل عن الموضع الأصلي إلى نهاية الجملة على أنه وقع مفعولاً (بعد تأويل الجملة) لفعل «أثبتت» الذي كان متضمناً في العبارة. وهذا العمل لم يكن ليتحقق في نظر ليكوف ما لم يوجد نموذج «ص»، بحيث أمكن تفسير الفرق الموجود بين الجملة (1. أ) والجملة (1. ب)⁽²²⁾.

1.1 تطبيق نموذج «ص» على الجمل الظرفية

يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أن ليكوف طبق نموذج «ص» على حالات أخرى تتعلق بالظرف المنفي، وحاول من خلاله رصد التغيير الذي يطرأ على القواعد النحوية، مثل؛ قاعدتي الإزاحة والنقل، عندما نعوض الفعل المساعد بضمير المتكلم⁽²³⁾، والشاهد الآتي يبرز ذلك:

(2). أ) لم أر قط، مثل هذه السفاهة*.

ب) قال زيد أنه لم يرق قط، مثل هذه السفاهة.

يبدو أننا، عندما نستبدل الفعل المساعد بضمير المتكلم، لا يجوز تطبيق قاعدة النقل، كما يبين المثال التالي:

(3). كونه قط لم ير، مثل هذه السفاهة.

نلاحظ أن قاعدة النقل لا تنطبق إلا على الجمل التي تكون قوتها الإنجازية قوة فعل الكلام المحكي بالقول، لأن قاعدة النقل تقتضي فقط مفعولات الأفعال المتضمنة في معنى القول⁽²⁴⁾. في هذا الإطار، تناول ليكوف الأفعال المتصرفية في الماضي في علاقتها بالظرف المنفي، مبيناً الحالات التي يجوز فيها النقل والحالات التي لا يجوز فيها. وقد توصل إلى أنه متى ظهر الظرف في حيز معمول الفعل الدال على القول أمكن إجراء القاعدة، كما هو الحال في المثال الآتي:

(22) Ibid., p. 23.

(23) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op, cit, p. 23.

*Never have I seen such imprudence

(24) Ibid., p. 24.

**He did so eat the hot dog

(4-أ) وهو قد كان أكل كثيرا هذا النوع من الأكل**.*

- (ب) لقد قال زيد إنه هو ذاته قد أكل ذلك النوع من الأكل.

- (ج) وكونه هو ذاته قد أكل ذلك النوع من الأكل قد انزعج له زيد.

يتضح أن الجملة (4-أ) لا يجري عليها ما يجري على الجملة (4-ب)، بحيث يقع الظرف معمولا لفعل دال على القول. من هنا، توصل ليكوف إلى المبدأ الذي ينص على أن اللفظ الدال على التأكيد يظهر في حيز الأفعال الدالة على القول، وهو مبدأ يطابق نموذج «ص»، وهناك العديد من الحجج اللسانية التي تقوي صحة هذا النموذج الصوري، يمكن إجمالها في الحجة التالية:

متى ظهرت بعض العبارات في جمل بسيطة، مثل: «أغرب بوجهك» إلا واقتضى الأمر وجود ضمير المخاطب مدمج مع الضمائر الأخرى، بحيث يكون الفعل المتعدي يطابق الضمير إفرادا، وتأييئا، وتنكييرا وجمعا، كقولنا مثلا:

(5) - اغرب وجهك* (تقتضي وجهي، وجهها، ولكنها لا تقتضي، وجههم).

نلاحظ أنه متى وقعت العبارة ضمن الإدماج التعاضلي، فإنَّ مفعول الفعل اللازم يحتم بقاء القيد المتعلق بضرورة تطابق الضمير مع المعمول غير المباشر للفعل الذي وقعت العبارة في حيزه على جه الإدماج التعاضلي⁽²⁵⁾. ثانيا: وجود تراكيب معينة تستدعي وجود ضمير المتكلم، وهي جمل خارجة عن باب الإدماج التعاضلي، مثل:

(6) - سأكون (ستكون، سيكون) ملعونًا إذا عصيت والدي.

ووفقًا للنموذج «ص» نحتاج إلى قيد عام واحد يقضي بأن الضمير يجب أن يطابق الاسم الأقرب من الفعل الذي يقع مباشرة في أعلى رتبة، أما في حالة الجمل البسيطة، فإن فاعل الفعل الإنجازي الدال على القول وما يمثله هو الذي يطلب ضمير المتكلم أو المخاطب. على هذا النحو، صاغ ليكوف مبدأ عاما واحدا، يتمثل في كون «الضمير يجب أن يطابق الفاعل أو المفعول به غير المباشر للفعل المتصدر»⁽²⁶⁾، وهذا المبدأ العام في دراسة النحو يدعم الصيغة الصورية للنموذج «ص».

إنَّ العبارات الظرفية يمكنها أن تغَيّر من معنى الأفعال الإنجازية المفهومة من منطوق الكلام، ولا يجوز أن تظهر في الجملة التي وقع التعبير عنها على نحو مخصوص، مثل قولنا:

(7) - لماذا زيد تركنا، إذا كنت أنت تعرف الكثير؟

يبدو من خلال هذه الجملة الظرفية؛ «إذا كنت أنت تعرف الكثير» أنها لا تغَيّر معنى الفعل «ترك»،

(25) *Shoveit up your

-Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op, cit, p.26.

(26) Ibid., p.27.

وعندما نعتبر منطوق هذه العبارة يصبح معناها في الصورة المؤولة هو:

(8)- لما كنت تعرف الكثير، فإني أسألك لماذا تركنا زيد.

يظهر من خلال مضمون هذه الجملة أننا أبرزنا الفعل الإنجازي الذي كان متضمنا ومفهوما من منطوق العبارة. وعليه، أصبحت العبارة الظرفية «لما كنت تعرف» تغير معنى فعل «سأل»؛ حيث تدل على علة سؤالنا، وتلك هي الوظيفة التي كانت تؤديها الجملة (7)⁽²⁷⁾، بحيث إن ما وقع من تغيير على هذه العبارة، بوجود الفعل الإنجازي، يطرح عدة إشكالات ترتبط أساسًا بالعلاقة الموجودة بين السبب والعلة. وهو ما يفسر أن العبارة الظرفية تدل على السبب، بينما صيغة السؤال هي صيغة تعليلية. ومن جهة النحو، لا يمكن أن تتناول الجمل البسيطة المتفردة سؤالًا تعليليا وعبارة ظرفية مسببة في الوقت نفسه، وقد تمت هذه المعالجة باعتماد نموذج «ص»⁽²⁸⁾.

2.1. تطبيق نموذج «ص» على الجمل الاستفهامية

بعد أن درس ليكوف التغيير الذي يطرأ على الجمل الظرفية، انتقل إلى دراسة العبارات الاستفهامية بردها إلى جمل غير مباشرة في صورتها المنطقية، بواسطة تطبيق نموذج «ص» على الجمل الاستفهامية المباشرة. فالصورة المنطقية لجمل، مثل: «من انصرف؟» هي الصورة المنطقية نفسها التي نجدها في الجمل، مثل: أسألك من انصرف؟. في هذا الإطار، استند ليكوف إلى الحجج التي قدمها «لوري بيكر»* حول الوقائع المتعلقة بالاستفهام تؤكد صحة هذه الفرضية، ويمكن إبراز ذلك من خلال المثال التالي:

(9)- س يعرف أين اشترى زيد أيًا من كتبه.

تبدو هذه الجملة مهمة وشديدة الغموض؛ لأنها تتطلب تأويلات متعددة ومختلفة. وعليه، وجب تعيين فاعل فعل «يعرف»، فنقول إن «خالد يعرف من أين اشترى زيد أيًا من هذه الكتب»، والتأويل الثاني يحدد نوعين من الإجابة: فقد نجيب بالقول إن «خالدًا يعرف من أين اشترى زيد كتاب تهافت التهافت لابن رشد، وعمر يعرف من أين اشترى زيد كتاب التعريفات للجرجاني»⁽²⁹⁾. ولمعرفة مصدر الإبهام، عمد ليكوف إلى إدخال الفعل الإنجازي، لتتحول العبارة الاستفهامية المباشرة إلى عبارة غير مباشرة، كما في قولنا:

(27) Ibid., p.28.

(28) Ibid., p.29.

*Carl Leroy Baker

(29) Ibid., p. 29.

(10)- سألني خالد عن الذي عرف من أين اشترى زيد أي الكتب.

يتضح أن الأفعال التي وقع بها الاستفهام غير المباشر، مثل: سأل، عرف، تشكل روابط إجرائية، تربط بين العناصر التي يقع عليها السؤال، مثل: من، أين. وبالتالي، فالفعل «سأل» يقع على اسم الموصول «من»، والفعل «عرف» يقع على العنصر «أين»، أما العبارة الموصولة «أي الكتب»، ترتبط بفعل «سأل» أو «عرف». من هنا، يمكن القول إن الأفعال المتضمنة في الجمل الاستفهامية غير المباشرة أفعالاً مهمة⁽³⁰⁾، لكن هذه الأفعال، مع ذلك، تلعب دوراً أساسياً في ربط العناصر التي يقع بها السؤال بالعبارة الموصولة فتؤدي معنى الربط، كما يقوم الفعل الإنجازي أيضاً بربط الاسمين الموصولين. وبهذا، تم إرجاع اسم الجنس المعرف إلى الموصول وصلته⁽³¹⁾. وهذه الطريقة تمكننا من نقل أسماء الاستفهام إلى صدر الجمل، كما في قولنا:

(11)- من قال لخالد بأن زيداً قد أمر عمر أن يضرب؟

لكن هناك بعض الحالات لا تكون جائزة من جهة النحو، مثل تلك التي يتم فيها نقل فعل الجملة الاستفهامية إلى صدر الجمل الواقعة معمولاً مباشراً للفعل الدال على الطلب، مثل:

(12)- عمر سأل فاطمة، من قال لخالد إن زيداً أمر عمر أن يضرب؟

انطلاقاً من دراسة هذه الحالات، توصل ليكوف إلى استنتاج مفاده أن الظواهر اللسانية توضح بجلاء أن البنية النحوية- الدلالية المتضمنة في الجمل الإنشائية: الطلبية منها، والاستفهامية، والخبرية، تتوافق جميعها مع التحليل الصوري للنموذج «ص». ومن خلاله، يمكن صياغة تعميمات لسانية، وليس هناك طريق آخر في نظر ليكوف لتحقيق التعميم اللساني، على اعتبار أن التعميم اللساني هو الهدف الذي تسعى إليه نظرية الدلالة التوليدية مع ليكوف. والسبب في نجاح هذا التعميم يعود إلى المساهمة التي قدمها النموذج الصوري «ص» الذي يقوم بوظيفتين أساسيتين: تتمثل الأولى في صياغة ضروب التعميم النحوي، وترتبط الوظيفة الثانية بتبسيط الدلالة الصورية، خصوصاً على مستوى دراسة إحالة العبارة. إذا أردنا تحديد ما تشير إليه العبارة وجب الوقوف على كل المقومات التي ترتبط بالعبارة، وهي المتكلم، والمخاطب، وزمن العبارة، ومكان التعبير، وغيرها من المقومات ذات الطابع التداولي، فبواسطتها يمكن تحديد شروط الصدق لأي عبارة كيفما كانت. غير أن النموذج «ص» يسمح بحذف هذه المقومات ورد شروط الصدق إلى محتوى العبارة⁽³²⁾، كما سبق توضيحه في المثال: «إني

(30) Ibid., p. 29.

(31) طه، عبد الرحمن، المنطق والنحو الصوري، مرجع سابق، ص، 51.

(32) ينبغي التمييز بين شروط صدق القضايا الناتجة عن تأويل العناصر المكونة لها في علاقتها مع بعضها وفي علاقتها مع أشياء العالم الخارجي، وبين شروط صدق الجمل من خلال تحديد التصورات المتضمنة فيها. في الحالة الأولى نحتاج إلى معيار التطابق مع الواقع، وفي الحالة الثانية نحتاج إلى معايير ترتبط بالمتكلم، ومكان، وزمان التلفظ.

بريء» و«أثبت أنني بريء»، وهو المعنى الذي رمزنا له ب (م¹) في النموذج «ص»، مما يعني أن هذا النموذج يمكنه أن يلغي الحدود الفاصلة بين الصورة المنطقية والصورة النحوية لجمل اللغة الطبيعية.

2. التمثيل المنطقي للاقتضاء

1.2. الاقتضاء بين الوظيفة الدلالية والوظيفة التداولية

إنَّ الاهتمام بظاهرة الاقتضاء⁽³³⁾ كظاهرة لغوية بالأساس تعود في جزءٍ كبيرٍ منها إلى النقاش الدائر بين راسل وستروسن بخصوص نظرية الأوصاف المحددة. ففي الوقت الذي قدم فيه راسل تحليلاً منطقياً للأوصاف يقوم على الشرط المادي، ذهب فيه ستروسن إلى تبني مفهوم الاقتضاء عوض الشرط في تحليله للأوصاف، يأخذ بعين الاعتبار ما هو تداولي. ويمكن أن نستحضر بهذا الخصوص المثال المشهور: «ملك فرنسا الحالي أصلع»، من خلاله يمكن أن نوضح التعارض الموجود بين توجيهين: الأول ما صدقي، يدافع عنه راسل الذي يحصر صدق العبارة في إحالتها على الواقع، موطئاً النسق الصوري الكلاسيكي، والاتجاه الثاني مفهومي، يمثله ستروسن الذي يحدد صدق العبارة تبعاً لشروط خاصة، تتعلق بالظروف التي قيلت فيها العبارة، فالتعبير في حد ذاته «لا صادق ولا كاذب» استعماله في سياق محدد، ومن قبل ذات معينة هو الذي يجعله صادقاً أو كاذباً⁽³⁴⁾. من هنا، يميز ستروسن بين العبارة، والتلفظ بالعبارة، واستعمال العبارة في سياق معين. لو افترضنا أن هذه العبارة «ملك فرنسا الحالي أصلع» صادقة؛ بحيث يوجد ما يماثلها في الواقع، فلا يوجد آنذاك خلاف بين هذين التوجيهين، أما إذا كذبت؛ أي إذا قيلت هذه العبارة في وقت لا يوجد فيه ملك لفرنسا، فإن التحليل سيختلف بين هذين التوجيهين. فتحليل راسل يقضي في هذه الحالة بكذب هذه العبارة، ما دام هناك غياب تام للعلاقة التي تربط الجملة بالظروف المشروطة بقيمة صدقها حتى يتم الحكم عليها⁽³⁵⁾، أما التحليل الثاني الذي دافع عنه «ستروسن» بشكل خاص، يتمثل في كون هذه الجملة غير قابلة للتقييم

(33) يرى أوستين دال أن مفهوم الاقتضاء يعود، تاريخياً، إلى الرياضي الألماني غوتلوب فريجه. غير أنه لا يلعب الاقتضاء في المنطق الكلاسيكي أي دور؛ ذلك أن القضايا يفترض أن لها قيم الصدق، لكن بإمكان بناء أنواع من المنطق تسمح بأكثر من قيمتي صدق، وهنا يكون الاقتضاء علاقة منطقية هامة. ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات من الاقتضاءات في اللغة الطبيعية: الوجودية-existen- tial والواقعية-factive والمقولية-categorial بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى. أنظر: دال، أوستين، وآخرون، المنطق في اللسانيات، مرجع سابق، ص، 201.

(34) الباهي، حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، مرجع سابق، ص، 77. الحسين، عبير، رد ابن التوأم على رسالة أبي العاص بن عبد الوهاب الثقفي مقاربة حجاجية، ص 580.

(35) موشلار، ج، ريبول، أ، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، مراجعة خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص، 113.

لا بالصدق ولا بالكذب ما دامت غير محددة بدقة، لأن الشخص الذي نتحدث عنه غير موجود بهذه المواصفات في فرنسا حالياً⁽³⁶⁾.

يمكن تفسير الاختلاف الحاصل بين التوجيهين السابقين، بأن الأول اعتمد الشرط المادي المنطقي، أما التوجه الثاني فيأخذ بعلاقة الاقتضاء. وبموجب ذلك أصبحنا نقول: «ب تقتضي ج عوض ب تشترط ج»⁽³⁷⁾. فإذا كان الشرط يأخذ بقيمتين محصورة في الصدق والكذب، فإن علاقة الاقتضاء تأخذ بقيم ثلاثة فأكثر، إضافة إلى قيمة صادق وكاذب هناك قيمة ثالثة غير محددة⁽³⁸⁾.

بالرجوع إلى المثال السابق: «ملك فرنسا الحالي أصلع» نجد أنها عبارة تقتضي حسب تأويل ستروسن «يوجد ملك لفرنسا». وعليه، فالجملة «ملك فرنسا أصلع» لا تلزم عن صدق جملة يوجد ملك فرنسا، بل تقتضيها. على هذا الأساس، يمكن التمييز بين الشرط والاقتضاء، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

علاقة اقتضائية	علاقة شرطية
جملة 1 \supset جملة 2	جملة 1 \leftarrow جملة 2
ص \supset ص	ص \leftarrow ص
ك (ص \vee ك) \supset ك	ك \leftarrow ك
ك \supset ص	ك \leftarrow ص \vee ك

إن الاختلاف الذي نلاحظه بين الشرط والاقتضاء، يبين بجلاء أن دراسة الاقتضاء دراسة منطقية محضبة لا معنى لها في غياب ما هو لساني، حيث يؤثر هذا الأخير بشكل أو بآخر على شروط الصدق، ويمكن أن يظهر هذا الفارق أكثر من خلال المثال التالي:

1. أقلع زيد عن التدخين.

2. لم يقلع زيد عن التدخين.

3. تقتضي: كان زيد يدخن.

(36) كمبسون، راث، نظرية علم الدلالة، ترجمة، مرجع سابق، ص، 200.

(37) الباهي، حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، مرجع سابق، ص، 77.

(38) كمبسون، راث، نظرية علم الدلالة، مرجع سابق، ص، 201.

نلاحظ أن الجملة (1) هي المنطوق، أما الجملة (3) هي اقتضاء من الدرجة الأولى، وتعد بمثابة صورة منطقية للجملة (1)⁽³⁹⁾. وفي السياق نفسه، يمكن أن نوضح الاختلاف الحاصل على مستوى التحليل الاقتضائي بالنظر إلى العلاقات المتعددة، فإذا نظرنا إليها بناءً على علاقة الشرط التي يدافع عنها راسل، تبين لنا أنه متى كان الاقتضاء (3) كاذبًا كان الاقتضاء (1) كاذبًا أيضًا⁽⁴⁰⁾، أما إذا نظرنا إليها من جهة علاقة الاقتضاء التي تبناها ستروسن نجد أنه متى كان الاقتضاء (3) كاذبًا تعذر الحكم على (1).

انطلاقاً من التحليل الذي قدمه ستروسن لظاهرة الاقتضاء في اللغة الطبيعية، وسع ليكوف الاقتضاء ليشمل التصورات المتضمنة في الجمل من خلال الكشف عن الصور المنطقية لهذه التصورات. وبالتالي، أصبح بإمكان دراسة جميع ضروب الاقتضاء في جمل اللغة الطبيعية، سواء كانت جمل موجبة أم سالبة، مثبتة أم منفية. بهذه الطريقة يمكن وصف غموض العبارات الاقتضائية، من قبيل: العبارات التي تتضمن أفعال الوجدان (تأسف، ظن، زعم)، والتي تمثل محمولات تحتية تكشف عن الترابطات التصورية القائمة بين جميع العبارات الاقتضائية التي قد تولد الاقتضاء نفسه، كما في قولنا:

4. تأسف زيد لفشل عمر في الامتحان.

5. لم يتأسف زيد لفشل عمر في الامتحان.

هذه الجمل تقتضي نتيجة واحدة، وهي:

6. أن عمر فشل في الامتحان.

وهو الأمر نفسه يمكن قوله بخصوص الأفعال الأخرى، مثل: ظن، زعم، سأل... إلخ⁽⁴¹⁾.

إن غموض هذه الجمل راجع بالأساس إلى اشتغالها على محمولات غير محددة دلاليًا، مما يجعل تحليل هذه الجمل تحليلاً اقتضائياً يتطلب اعتماد نسق منطقي يستجيب لمقتضيات الخطاب الطبيعي وظواهره، مبرزاً محدودية منطق ثنائي القيمة في تناول لظواهر اللغة الطبيعية. الأمر الذي قاده إلى مراجعة نظرية الصدق القائمة على التطابق، مرتكزا على منطق ثلاثي القيم (كما صاغه ستروسن) الذي يسمح بقيم متعددة (ص، ك، \neg ص \vee ك)، وأنساق منطقية أخرى، مثل: المنطق الموجه، ونظرية

(39) موشلار، ج، روبول، أ، القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص، 113.

(40) اعترض «لايكن» على هذا التحليل الذي قدمه كل من راسل وستروسن، مبرزاً أن تحليل راسل ليس موفقاً، بحيث نجد صعوبة في البرهنة على صدق قضية ما بصدق قضية عارضة أخرى، ومن جهة أخرى اعترض على تحليل ستروسن بالتأكيد على أن التسليم بصحة جملة ما نحويًا ينبغي ربط الجملة بوقائع في العالم الخارجي. وعليه، خلص إلى ضرورة استبعاد مفهوم الاقتضاء، وتوضيحه بمفهوم التضمين المعجمي. (انظر: المرجع نفسه، ص، 113).

(41) كمبسون، راث، نظرية علم الدلالة، مرجع سابق، ص، 207.

العوالم الممكنة، وبعض النظريات اللسانية، بهدف صياغة نظرية المنطق الطبيعي، وهي نظرية تسعى إلى دراسة التصورات الغامضة والمهمة في العبارات بكل أبعادها النحوية والدلالية، من أجل رصد التغيرات التي تطرأ عليها. فقد كان من أهداف المنطق الطبيعي التمييز بين ضروب الاقتضاء من الدرجة الأولى، والثانية، وما فوقها، من خلال الكشف عن الصورة المنطقية للعبارات الاقتضائية⁽⁴²⁾.

2.2. الصورة المنطقية للعبارات الاقتضائية

قدم ليكوف تفسيراً لمختلف الصور المنطقية للعبارات الاقتضائية من أجل بيان ما هو مشترك بينهما، مستشهداً بمجموعة من الحجج اللسانية تؤكد على أن العبارات الاقتضائية مهما كانت طبيعتها؛ مثبتة أم منفية، موجبة أم سالبة، فإنها تؤدي نفس الوظيفة المنطقية⁽⁴³⁾. فلو قلنا مثلاً:

1. أ- يظن زيد أن خالد من أهل المريخ.

(ب) + ر + (س) ⊃ + س

تقتضي: (ج) كون خالد من أهل المريخ.

2. (أ) لم يظن زيد أن خالد من أهل المريخ.

(ب) - ر + (س) ⊃ + س

تقتضي: (ج) كون خالد من أهل المريخ.

يستفاد من خلال هذا المثال أن كل قضية تقتضي قضية ونقيضها في نفس الوقت، فالعبارة الاقتضائية (1)، وهي عبارة مثبتة تقتضي ما تقتضيها العبارة الاقتضائية (2)؛ يظهر ذلك من خلال تحليل الصورة المنطقية لكل منهما، والتي رمزنا لها بالرمز (+ س)، وتدل على أن خالد من أهل المريخ⁽⁴⁴⁾. يبدو من خلال المثال السابق أنّ النتيجة التي تقتضيها الجمل المثبتة هي نفسها النتيجة التي تقتضيها الجمل المنفية، نظراً للعلاقة الاقتضائية التي تربط العبارات بعضها ببعض، والتي تحددها الصورة المنطقية لكل عبارة من هذه العبارات⁽⁴⁵⁾، غير أن التوافق الحاصل بين الصور المنطقية والصور النحوية يظهر أكثر عندما نلاحظ المثال التالي:

3. (أ) إذا كان خالد من سكان المريخ، فإني لمنصرف.

(42) طه، عبد الرحمن، المنطق والنحو الصوري، مرجع سابق، ص. 52.

(43) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op. cit, p. 32.

(44) يدل الرمز (+) على التركيب النحوي الموجب، والرمز (-) على التركيب النحوي السالب، أما الرمز (ر) يعني المحمول (ظن)، والرمز (س) يدل على مفعول معمول فعل (ظن)، أما الرمز (⊃) يرمز إلى وجود علاقة اقتضاء.

(45) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op. cit, p. 33.

(ب) + إذا °، (س1، س2) ڍ س1، س2

4. أ) إذا كان خالد من أهل المريخ، فاني لمنصرف.

(ب) + إذا °، (س1، س2) ڍ س1، س2

يتبين من خلال هذا المثال أن العبارات المسبوقة بـ «إذا» لا تغيّر من الصورة المنطقية للعبارات الاقتضائية، سواء كانت مثبتة أم غير مثبتة⁽⁴⁶⁾، إلا أن هناك حالة مختلفة عما ذكرنا؛ أي الحالة التي يكون فيها الاقتضاء غير ممكن التحقق، خصوصاً إذا كانت العبارات غير محددة المعنى، والتي يتصدرها المحمول «زعم»*، كما يوضحه المثال الآتي:

5. أ) يزعم خالد أنه مريض.

(ب) + ز- (س) ڍ س.

6. أ) لا يزعم خالد أنه مريض.

(ب) - ز- (س) ڍ س (محاوّر ك).

(ج) - ز- (س) ڍ س (محاوّر ل).

تخبرنا الصورة المنطقية للجملة (5. أ) أنها تقتضي «خالد مريض»، أما الصورة المنطقية (6. أ) تؤوّل بطريقتين: الأولى؛ تقتضي أن خالد مريض تبعاً لمحاوّر (ك)، والثانية تقتضي أن خالد ليس مريضاً تبعاً لمحاوّر (ل)، وهذا التعدد في التأويلات يعود إلى استعمال المحمول «زعم» عندما يكون سالباً. بهذا، يعتبر ليكوف أنه لو وقع التشديد عليه وتفخيمه لدلت الجملة (6) على دلالة واحدة للمتحاوّرين معاً؛ بحيث إن اقتضاء «خالد مريض» تستلزم الصدق لا الكذب⁽⁴⁷⁾. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً في نظر ليكوف هو ما إذا كانت الجمل المسبوقة بـ «إذا» غير المحددة يطرأ عليها التغيير نفسه الذي طرأ على العبارات الاقتضائية غير مثبتة؟ وبصيغة أخرى، هل يمكن القول إن الجمل المسبوقة بـ «إذا» لها نفس الصورة المنطقية أم أنها تحتوي على صور منطقية مغايرة؟

لاختبار هذه الفرضية، قدم ليكوف حججاً تبيّن أن مثل هذه العبارات تحمل نفس الصورة المنطقية، ولا يطرأ عليها نفس التغيير الذي نجده في العبارات الاقتضائية غير المحددة⁽⁴⁸⁾، فلو قلنا مثلاً:

7. أ- لو كان خالد من سكان المريخ، لوجدتني فارقاً من هنا.

تقتضي أن ب- خالد ليس من سكان المريخ.

(46) Ibid., p. 33.

*printed

(47) Ibid., p.34.

(48) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op, cit, p. 34.

إذن، ج- لن أفرّ من هنا.

إن النفي الذي يظهر في المقتضى متضمناً في منطوق العبارة (7. أ)، وحتى لو اتضح النفي على مستوى البنية السطحية للعبارة، فإننا سنحصل على النتيجة نفسها، إذا قلنا:

8- ليس الأمر أنه لو كان خالد من سكان المريخ لوجدتني فاراً من هنا.

يبدو أنّ هذه الجملة الاقتضائية المنفية وغير المحددة تقتضي ما تقتضيه الجملة الاقتضائية المثبتة وغير المحددة، ففي هذه الحالة نحصل دائماً على المقتضى نفسه حتى لو غيرنا من الأفعال المتصدرة لهذه الجملة، مثل؛ «سأل»، «أثبت»، «زعم»... إلخ⁽⁴⁹⁾.

على هذا الأساس، يتضح أنّ تحليل الصور المنطقية للعبارات الاقتضائية تبين بجلاء الحالات التي يجوز فيها الاقتضاء والحالات التي لا يجوز فيها، من خلال دراسة جمل اللغة الطبيعية. هذا النوع من التحليل قاد ليكوف إلى ضبط مختلف أنواع الاقتضاء من أجل بيان أن هذه الاقتضاءات هي عبارة عن مجموعة متراتبية من الاقتضاءات، وهو ما سنعالجه في الفقرة الموالية.

3.2. ضروب الاقتضاء ومستوياته

قدم ليكوف مجموعة متراتبية من الاقتضاءات يمكن وفقها التمييز بين الاقتضاء من الرتبة الأولى عن الاقتضاء من الرتبة الثانية فما فوقها، فالأقتضاء من الرتبة الأولى يتحدد وفق ما يسميه ليكوف بـ «الاقتضاء الوسيط»، أما الاقتضاء من الرتبة الثانية فما فوق يتحدد بواسطة بعض البنيات الوصفية التقييدية. لذلك، عمد ليكوف إلى توضيح الحالات التي يجوز فيها الاقتضاء بالاستناد إلى العلاقات التي تربط بين الاقتضاء الأول والثاني، وهي علاقات منهجية تتوقف أساساً على العلاقات النحوية، مثل؛ التعديّة، سواء كانت علاقة عامة؛ أي أنّ الاقتضاء الذي تسمح به لا يتعلق بصدق معمولها أو كذبه أم كانت علاقة خاصة مقيّدة. في هذا الإطار، استدل ليكوف بالعديد من الأمثلة مستمدة من لغة التداول اليومي لإبراز طبيعة العلاقات التي تجيز الاقتضاء⁽⁵⁰⁾. وبما أنّ علاقة التعديّة تتحكم في العلاقة الاقتضائية، فإن ليكوف ميّز بين ضروب الاقتضاء بناء على فكرة التعدي⁽⁵¹⁾، فلو قلنا مثلاً:

(1). أ) قليل هم الرجال الذين توقفوا عن ضرب أزواجهم.

(49) Ibid., p.35.

(50) Ibid., p.35.

(51) Ibid., p. XIX.

(ب) بعض الرجال توقفوا عن ضرب أزواجهم.

(ج) بعض الرجال قد ضربوا أزواجهم.

يبدو من خلال هذا المثال أن علاقة الاقتضاء مطابقة لعلاقة التعدي، وهي علاقة جائزة منطقيًا ونحويًا. فالاستدلال المنطقي الذي نجده في العبارة الاقتضائية لا يخالف الصورة النحوية للتعدي المسموح به في هذه العبارة. وبالتالي يعتبرها ليكوف علاقة منطقيّة؛ لأن الجملة (1. أ) تقتضي الجملة (1). (ب)، و(1. ب) تقتضي (1. ج). وعليه، فالجملة (1. أ) تقتضي الجملة (1. ج)، وهذه الطريقة في الاستدلال متداولة في مجال المنطق والرياضيات، والتي تأخذ الصورة المنطقية الآتية: إذا كانت س1 تقتضي س2، وكانت س2 تقتضي س3، كانت إذن، س1 تقتضي س3. من هنا، تبدو علاقة الاقتضاء كعلاقة متعدية، فنعتبر الجملة (1. ب) اقتضاء من الرتبة الأولى، و(1. ج) اقتضاء من الرتبة الثانية بحسب فهمنا لمنطوق الجملة (1. أ)⁽⁵²⁾. وهذا ما دفع ليكوف إلى التمييز بين ضروب الاقتضاء من الدرجة الأولى عن الدرجة الثانية فما فوقها. ولكي يوضح ليكوف الانسجام الحاصل بين مختلف ضروب الاقتضاء استعان بالعديد من التراكيب النحوية التي تحتوي على أوصاف تقيّد علاقة التعديّة. ومن بين أهم الأوصاف التقييدية التي تتحكم في هذه العلاقة هي الأوصاف التقييدية التخصيصة التي تتخذ الصورة التالية: (إن كان أحد...)، (بالرغم، حتى لو...) أو هما معاً، ولتوضيح هذه الفكرة نأخذ المثال التالي⁽⁵³⁾:

(2) قليل هم الرجال الذين كفوا عن ضرب أزواجهم، إن كان أحد منهم قد فعل ذلك على الإطلاق.

(3) كف زيد عن ضرب زوجته، إن كان فعل ذلك قط.

(4) قليل هم الذين كفوا عن ضرب أزواجهم، إن كانت هذه القلة من الرجال قد كفت عن الضرب قط.

يتضح من خلال الجملة (2) أن التركيب الدال على التخصيص التقييدي من قولنا، ((إن كان أحد...)) منع جواز الاقتضاء من الرتبة الثانية فما فوقها، وأجاز فقط الاقتضاء من الرتبة الأولى، أما الجملة (4) فقد تم إبطال الاقتضاء فيها كلياً، فهي جملة شاذة وغير مفهومة عكس الجملتين (2) و(3). السبب في ذلك، يعود إلى كونها عبارة اقتضائية من الرتبة الثانية، فبطلت القيود التي تسمح بجواز علاقة الاقتضاء.

من هذا المنطلق، يمكن القول إنَّ دراسة أنواع الوصف التقييدي، من حيث هي قيود تلزم ضروب الاقتضاء من الرتبة الأولى، تسمح بالجمع بين العلاقات النحوية والمنطقية في تحديد العبارات

(52) Ibid., p.35.

(53) Ibid., p. 36.

الاقتضائية. وهو ما يفسر أن القيود النحوية والمنطقية تتحكم في عملية نقل الاقتضاء من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية فما فوقها، مما يترتب عن ذلك تعريف جديد للاقتضاء البسيط الذي يحمل عبارة «يقتضي مباشرة»، وهو «أن س1 تقتضي مباشرة س2، ولم يوجد شيء من س3، بحيث تكون س1 مستلزمة لس3، وس3 تقتضي س2»⁽⁵⁴⁾. وعليه، فهذا التعريف يمكن اعتماده وسيلة تسمح لنا بتحديد ما يجوز أن يكون محتوى الوصف التقييدي، ولكنه في الواقع لا يرقى إلى مستوى تمثيل جل أصناف التركيبات التقييدية للصور المنطقية دون الوقوع في التناقض.

4.2. الاقتضاء والتقريب بين الصورة المنطقية والصورة النحوية

اقترح ليكوف طريقة جديدة لتمثيل ظاهرة الاقتضاء من خلال الكشف عن الاقتضاءات التي تتضمن بنيات منطقية، من جهة، وتحديد الاقتضاءات التي تحتوي على محمولات غامضة، من جهة أخرى. وهذه العملية تتم في إطار خطاطة أو رسم منطقي يستجيب لمقتضيات الخطاب الطبيعي، كما توضّح الفارق الموجود بين الاقتضاء والتطبيق المنطقي. فالأول يسمح بالتمييز بين الافتراضات المعممة عن الاقتضاءات غير المعممة، أما التطبيق المنطقي فيحدد مختلف الصور المنطقية المشتركة بين الافتراضات المعممة⁽⁵⁵⁾.

وقد استند ليكوف في هذا الإطار إلى منطق الموجهات الثنائي الذي أخذه عن «فون ورايت»*، ويتخذ هذا المنطق الشكل التالي:

(1). أ) ل (ب / ك).

ب) ض (ب / ك).

وتؤول جملة (1. أ) على الشكل التالي: تكون «ب» لازمة على وجه الضرورة إذا وضعنا (ك)، أما (1. ب) تقرأ كما يلي: تكون «ض» لازمة على وجه الوجوب إذا وضعنا (ك). والملاحظ لهذا المثال يجد تشابها على مستوى الشق الثاني من الجملة (1. أ) و(1. ب)، وهو ما قاد ليكوف إلى بناء نسق منطقي استدلالى للاقتضاء، وافترض وجود خطاطة منطقية متضمنة في الخطاب الطبيعي تسمح لنا بربط علاقة اقتضائية بين الجمل، وهي علاقة لا تقوم بين البنيات السطحية، وإنما بين الصور المنطقية للجمل⁽⁵⁶⁾، ليتخذ الاقتضاء إذ ذاك طابعا دلاليا وليس تركيبيا، إلا أن علاقة الاقتضاء لا تكون جائزة

(54) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op, cit, p. 37.

(55) Ibid., p. XVIII.

*Wricht, G, H, Von

(56) Lakoff, G, *Linguistique et logique naturelle*, op, cit, p. XVIII.

النتائج:

إنَّ دراسة الاقتضاء دراسة منطقية ودلالية شكلت محاولة رصينة في مجال المنطق واللسانيات. وعليه فدراسة ظاهرة الاقتضاء يتطلب تفسير الصور المنطقية لجميع العبارات الاقتضائية من أجل تمثيل ضروب الاقتضاء، وقد اعتمد ليكوف في ذلك على منطق الموجهات الثنائي، من جهة، والقواعد النحوية، من جهة أخرى، كقاعدة التعديّة؛ وهي قاعدة توافق بشكلٍ كبيرٍ ظاهرة الاقتضاء، بحيث إن علاقة الاقتضاء لا تستقيم منطقياً إلا إذا كانت علاقة تعدي جائزة. وبهذا الشكل أمكنَ التقريب بين ما هو منطقي، من خلال رصد العلاقات المنطقية بين جمل اللغة الطبيعية، وما هو نحوي من خلال إسناد بعض البنيات السطحية لها القدرة على التوليد الدلالي، وذلك بواسطة وجود علاقة الاقتضاء بين الجمل، سواء كانت جملاً موجبة أم سالبة، فهي تحمل الصورة المنطقية نفسها من خلال الكشف عن المحمولات الذرية باعتبارها أساس الصور المنطقية المقابلة للجمل الاقتضائية، لكن اعتماد الاقتضاء على الصور المنطقية يختلف من لغة لأخرى، ولا يمكن تعميمها على اللغة الإنسانية بشكل عام. ومع ذلك، يمكن الاعتماد عليها لتمييز ضروب الاقتضاء من الدرجة الأولى عنها من الدرجة الثانية فما فوقها وفق ما تسمح به علاقة التعدي المبنية على المحمولات الذرية، من قبيل: ظن، زعم، سأل أن، إذا... فإن، حضر... إلخ.

إنَّ الطابع العام لمثل هذه المحمولات جعل من الاقتضاء أكثر غموضاً والتباساً، مما يصعب معه كل تمثيل لضروبه. وهو ما دفع ليكوف إلى اختبار بعض المقترحات التي قدمها باحثين في اللسانيات والمنطق يكون الهدف منها مراجعة التقويم الموضوعي القائم على المنطق الثنائي، بعدما تبين له وجود الكثير من العبارات الاقتضائية غير قابلة للتقويم باعتماد النسق المنطقي نفسه لكونها عبارات غامضة، وهو في الأساس غموض تصوري، وليس غموض تركيبى، كما ادعى رواد الفلسفة التحليلية ذات النزعة الصورية أو أنصار النحو التوليدي. لذلك، فتقويم العبارات الاقتضائية يتطلب اعتماد طريقة جديدة لتقويم التصورات المتضمنة في العبارات الاقتضائية. وهذا ما دفعه إلى تحليل علاقة الاقتضاء بناء على تحليل العلاقات الممكنة بين الصور المنطقية، وليس على مستوى البنية السطحية، ليتحقق بذلك الهدف الأساسي، وهو تمثيل ضروب الاقتضاء بين الجمل.

المراجع:

آبل، كارل أوتو. (2023). العلاقة بين الأخلاق القانون والديمقراطية، فلسفة الحق عند هابرماس من وجهة نظر التداولية الترنسندننتالية. دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، (7-6)، 418-401.

- الباهي، حسان. (2004). *الحوار ومنهجية التفكير النقدي*. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
- الباهي، حسان. (2015). *اللغة والمنطق: بحث في المفارقات* (الطبعة 2). الرباط: دار الأمان.
- جحفة، عبد المجيد. (2014). *مدخل إلى الدلالة الحديثة* (الطبعة 2). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- الحسين، عبير. (2023). رد ابن التوأم على رسالة أبي العاص بن عبد الوهاب الثقفي مقارنة حجائية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، 5(1)، 600-580.
- الحمادي، لطيفة عبدالله. (2021). *السخرية في (المقامة الصورية) لليازجي دراسة تداولية. الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، 1(12)، 437-403.
- دال، أوستين، وآخرون. (2013). *المنطق في اللسانيات* (ترجمة عبد المجيد جحفة). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- طه، عبد الرحمن. (1983). *المنطق والنحو الصوري*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- كحولي م. ا. (2024). *في البلاغة العرفانية. الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، 6(1)، 54-36.
- كيمبسون، راث. (2009). *نظرية علم الدلالة* (ترجمة عبد القادر قنيني). الرباط: دار الأمان.
- المتوكل، أحمد. (2010). *اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري* (الطبعة 2). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- موشلار، ج، وروبول، أ. (2010). *القاموس الموسوعي للتداولية* (ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، مراجعة خالد ميلاد). تونس: منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة.

Reference

- Al-Bāhī, Ḥ. (2004). *Al-ḥiwār wa manhajīyyat al-tafkīr al-naqdī* [Dialogue and the methodology of critical thinking]. *Afriqeu Orient*.
- Al-Bāhī, Ḥ. (2015). *Al-lughā wa al-manṭiq: Baḥṭh fī al-mufāraqāt* (2nd ed.) [Language and logic: A study in paradoxes]. Dār al-Amān.
- Al-Hammadi, L. A. . (2021). Irony in Al-Yazji's Al-Maqamah Al-Suarriah A Deliberative Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, 1(12), 403-437. <https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.782>
- Al-Husein, A. . (2023). Ibn al-Tawam's Response to the Letter of Abi al-Aas ibn Abd al-Wahhab al-Thaqafi: An Argumentative Approach. *Arts for Linguistic & Literary Studies*,

5(1), 1–122. <https://doi.org/10.53286/arts.v5i1.1437>

Al-Husein, A. . (2023). Ibn al-Tawam's Response to the Letter of Abi al-Aas ibn Abd al-Wahhab al-Thaqafi: An Argumentative Approach. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, 5(1), 1–122. <https://doi.org/10.53286/arts.v5i1.1437>

Al-Mutawakkil, A. (2010). *Al-lisāniyyāt al-waḥīfiyya: Madkhal nazārī* (2nd ed.) [Functional linguistics: A theoretical introduction]. Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥida.

Apple, C. O. (2023). The Relationship between Ethics, Law and Democracy: Habermas's Philosophy of Right from the Point of View of Transcendental Deliberation. *Nama Journal of Islamic Sciences and Humanities*, (6 & 7), 401–418.

Dal, A., Austin, J., et al. (2013). *Al-manṭiq fī al-lisāniyyāt* [Logic in linguistics] ('A. al-M. Jahfa, Trans.). Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥida.

Jahfa, 'A. al-M. (2014). *Madkhal ilā al-dalāla al-ḥadītha* (2nd ed.) [Introduction to modern semantics]. Dār Tūbqāl lil-Nashr.

Kempston, R. (2009). *Nazariyyat 'ilm al-dalāla* [Theory of semantics] ('A. al-Q. Qanīnī, Trans.). Dār al-Amān.

Lakoff, G. (1969). *On generative semantics*. In D. Steinberg & L. A. Jakobovits (Eds.), *Semantics: An interdisciplinary reader in philosophy, linguistics, and psychology*. Cambridge University Press.

Lakoff, G. (1973). *Pragmatics in natural logic*. Paper presented at the Conference on Performatives, Implicatures, and Presuppositions, University of Texas.

Lakoff, G. (1976). *Linguistique et logique naturelle* (J. Milner & J. Sampsy, Trans.; J. Milner, Ed.). Paris: Klincksieck.

Muschlar, J., & Ruboul, A. (2010). *Al-qāmūs al-mawsū'ī li al-tadāwuliyya* [Encyclopedic dictionary of pragmatics] (Trans. group supervised by 'A. al-Majdūb; revised by Kh. Milād). Dār Sinātrā, National Center for Translation.

Ṭāhā, 'A. al-R. (1983). *Al-manṭiq wa al-naḥw al-ṣūrī* [Logic and formal grammar]. Dār al-Ṭalī'a li al-Ṭibā'a wa al-Nashr.